



إحاطة إعلامية قدمتها المدعية العامة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

١- إن من دواعي سروري أن أحضر معكم هنا في عصر هذا اليوم في أعقاب جلستنا المعقودة في ٢٤ أيار/مايو حول نفس الموضوع.

٢- وينقسم هدف هذه الجلسة إلى شقين:

(أ) فأولاً، وتماشياً مع النهج الشفاف والمفتوح الذي يتبعه مكنتي، وفي هذه الجلسة المفتوحة التي تشهد مشاركة موسعة، فيني أود أن أبين جميع الخطوات التي اتخذناها في استجابتنا الشاملة للادعاءات الإعلامية التي ظهرت في العام الماضي، وأن أبرز القيود المفروضة على اتخاذ مزيد من الإجراءات، والكيفية التي يمكن أن تعالج بها تلك القيود؛

(ب) وثانياً، فقد حرصت في جلستنا المعقودة في أيار/مايو على النظر في إمكانية نشر نتائج القضيتين التأديبيتين المتعلقةتين باثنين من الموظفين التابعين لمكنتي، اللذين تورطوا في الادعاءات الإعلامية فور اختتام تلك القضايا على نحو يتلاءم ويتسق مع ممارسة المنظمات الدولية الأخرى ومع الاجتهاد القضائي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. كما إنني سأقدم لكم اليوم أيضاً معلومات مستكملة في هذا الصدد.

٣- واسمحوا لي أن أذكر في البداية أننا ندرك تمام الإدراك شواغل الدول وغيرها من الجهات المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية الناشئة عن ادعاءات شبكة التحقيقات التعاونية الأوروبية و ١٢ من وسائل الإعلام المشاركة فيها، التي تم الإبلاغ عنها في أيلول/سبتمبر من العام الماضي وفيما بعده. ونحن نشترك في تلك الشواغل.

٤- كما إننا ندرك أهمية تقديم معلومات مناسبة وكافية ومرضية عن استجابة المكتب لتلك الادعاءات، وقد حرصنا كل الحرص على القيام بذلك. وفي الواقع، لولا تضارب جداولنا الزمنية والالتزامات الكثيرة التي تنطوي عليها أنشطتنا الأساسية، فقد كان بودنا أن نعقد مثل هذه الجلسات في وقت أقرب.

٥- ومع ذلك، يسرني أن هذه الفرصة الثانية قد أتاحت لنا مرة أخرى لمحاورةكم حول هذا الموضوع وفي هذا المنتدى المفتوح.

٦- وقبل الخوض في صلب إحاطتي الإعلامية هذه، أشكر مرة أخرى سعادة السفير هورسلوند على عقد هذه الجلسة وعلى توليه رئاستها، وأشكركم جميعاً على حضوركم هنا اليوم. وأرحب كذلك بالمشاركين الجدد في هذه المناقشات.

٧- وبالنظر إلى الاهتمام المستمر بهذا الموضوع، فإن الأسئلة التي تلقيناها من ممثلي الدول الحاضرين في الإحاطة التي قدمناها في شهر أيار/مايو، ولكون قيامنا بعقد هذه الجلسة المفتوحة يعني أيضاً أن لدينا زملاء جدد في المناقشات، ناهيك عن المندوبين الجدد الذين قدموا إلى لاهاي في الآونة الأخيرة، فإنني أود أن أطلب تسامحك مقدماً لأن بعض النقاط التي سأبرزها اليوم ستكون بالضرورة تكراراً لإحاطتي الإعلامية الأخيرة.

٨- وهذه نقاط مهمة يجب التشديد عليها في الجهود التي نبذلها بحسن نية لإحاطتكم علماً بشكل كاف باستجابتنا الشاملة لادعاءات وسائل الإعلام.

٩- وكما نعلم، فإن المسائل التي أثّرت في وسائل الإعلام ومن جانب أعضاء المجتمع المدني تتعلق في معظمها بالسلوك المزعوم للمدعي العام السابق، السيد لويس مورينو أوكامبو، وكذلك باثنين من موظفي مكتب المدعية العامة ("المكتب").

١٠- ويمكن إيجاز التدابير التي اتخذها مكنتي على النحو التالي:

١١- فقد اتخذ المكتب إجراءات استباقية وأنشأ على الفور آلية داخلية تتمثل في فريق عامل يتولى القيام بما يلي:

(أ) معالجة الاستفسارات الإعلامية الواردة من الصحفيين المهتمين التابعين لشبكة التحقيقات التعاونية الأوروبية وغيرهم من وسائل الإعلام الأخرى التي تطلب معلومات عن الادعاءات، والاستجابة لتلك الاستفسارات وإدارتها. وقد قمنا بذلك بمجرد ما تلقينا سلسلة من الأسئلة التي تضمنت مزاعم بشأن المدعي العام السابق واثنين من موظفي مكتب المدعية العامة. وبعبارة أخرى، لم تكن هناك فجوة بين استفسارات وسائل الإعلام ووقت استجابتنا لها؛

(ب) رسم خريطة مختلف جوانب الادعاءات التي تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب المكتب، والجوانب التي يمكنه اتخاذ إجراءات بشأنها وتجهيزها ومعالجتها.

١٢- وكان حافظنا في تلك الجهود اقتناعنا بالأهمية البالغة التي تكتسيها ولاية المكتب وسمعته، وكذلك التزامنا الثابت بواجباتنا المهنية وبيذل العناية اللازمة.

١٣- ولما بدا أن المعلومات التي استندت إليها ادعاءات وسائل الإعلام مستمدة من رسائل إلكترونية يزعم أنها تعرضت للسرقة، اتخذنا خطوات فورية على الصعيد الداخلي لضمان سلامة قواعد البيانات الخاصة بنا، وقدمنا الضمانات العامة الضرورية بواسطة بيان صحفي في تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٧، مع التأكيد على انعدام أي مؤشر يدل على أن منظومات المحكمة قد تعرضت للاختراق.

١٤- ولعلكم تقدرون أهمية هذه الخطوة الرامية إلى التأكد من حماية سرية عمليات المحكمة وإلى الوفاء بواجباتنا تجاه الضحايا والشهود.

١٥- وقد قمنا منذ ذلك الحين بإعادة التحقق من ذلك التقييم الأولي لنظمتنا الحاسوبية على صعيد المحكمة برمتها وتأكدنا من عدم تعرضها للاختراق.

١٦- وبموازاة ذلك، وبناء على التزامنا ببيذل العناية الواجبة وواجباتنا المتعلقة باتخاذ الحيطه والحذر، حاولنا أيضاً أن نحصل من وسائل الإعلام على الوثائق التي استندت إليها، وذلك جزئياً لتقييم المخاطر التي من شأنها أن تحدق بالضحايا والشهود. وقدمنا طلبات متكررة بسبل منها رسائل رسمية لتحقيق هذا الهدف.

١٧- وقد تضمنت التقارير الإعلامية الصادرة عن شبكة التحقيقات التعاونية الأوروبية ادعاءات خطيرة بشأن اثنين من موظفينا. وكانت الادعاءات الواردة في وسائل الإعلام أخبارا جديدة كنا نجهلها، كما كانت بالنسبة لكم.

١٨- وأجرى المكتب تقييما دقيقا للإجراءات المناسبة في ظل هذه الظروف وأحيلت الادعاءات إلى آلية الرقابة المستقلة للبت فيما إذا ينبغي أن تقوم الآلية بالتحقيق في الأمر عقب إجراء استعراض أولي لتلك الادعاءات.

١٩- وكما ذكرت علنا في البيان الصحفي الذي أصدرته في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، رأت آلية الرقابة المستقلة أن ادعاءات سوء السلوك يجب أن تخضع لتحقيقات كاملة واتخذت إجراءاتها وفقا لذلك. وكان ذلك في نظرنا الطريقة الأكثر كفاءة ونزاهة للتعامل مع هذه المسألة.

٢٠- وكما قلت سابقا أمام الفريق العامل في لاهاي في جلستنا المعقودة في أيار/مايو، عندما تلقيت نتائج التحقيق الذي أجرته آلية الرقابة المستقلة، اتبعت مكثبي بصرامة كل الإجراءات الداخلية التي تحكم سلوك الموظفين في المحكمة.

٢١- وفي تلك الجلسة، شددت أيضا على أن بالنظر إلى أن الإجراءات ذات الصلة لا تزال جارية، يجب علي أن أحترم سرية العملية، والتزمت بذلك وفقا للنظام القانوني الساري الذي يحكم هذه المسائل في المحكمة.

٢٢- وعلاوة على ذلك، ذكرت أنني بذلت، إلى جانب كبار المديرين العاملين معي، قصارى الجهود من أجل ضمان الحماية لنزاهة الإجراءات وحقوق الموظفين المعنيين في الإجراءات القانونية الواجبة.

٢٣- وقد تعهدت شخصيا بأن المكتب اتخذ الخطوات المناسبة بطريقة موضوعية وعادلة وفقا للإطار القانوني للمحكمة، وسعيت إلى معرفة ما إذا كان بإمكانني أن أبلغكم بنتائج الإجراءات التأديبية الداخلية عند اختتامها، مهما تكن تلك النتائج.

٢٤- ووفقا لممارسة المنظمات المماثلة الأخرى، وتمشيا مع التزاماتي الحالية بالسرية، فأنا الآن في وضع يسمح لي بتقديم المعلومات التالية:

(أ) بناء على التحقيقات التي أجرتها آلية الرقابة المستقلة والنتائج التي توصلت إليها، أحلت الحالتين كليهما إلى المجلس الاستشاري التأديبي التابع للمحكمة؛

(ب) طوال مدة جميع الإجراءات ذات الصلة، حرصت على أن الادعاءات الخطيرة التي تورط فيها الموظفان المذكوران تخضع لتقييم شامل وموضوعي ونزيه مع الاحترام التام لكل الحقوق المتعلقة بالإجراءات الواجبة؛

(ج) في أعقاب عملية تأديبية مطولة قائمة على أساس دراسة متأنية ودقيقة لتوصيات المجلس الاستشاري التأديبي، قررت في ٣ و ١٠ آب/أغسطس، على التوالي، أن أفصل الموظفين الاثنين المتورطين في المسألة عن الخدمة بأثر فوري بناء على سوء سلوكهما الخطير؛

(د) عندما قمت في الآونة الأخيرة بإبلاغ الموظفين العاملين في مكثبي بهذا القرار، كررت التأكيد على مسؤوليتنا الجماعية عن ضمان التزام المكتب، دون استثناء، بأعلى معايير النزاهة والسلوك المهني في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة، مع التشديد من جديد على عدم التسامح مطلقا مع أي سلوك ينحرف عن القواعد السارية في المكتب؛

- (هـ) تم فصل الموظفين الاثنین عن الخدمة. ولا يزال بإمكانهما ممارسة حقوقهما في الاستئناف أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في جنيف. وبما أن هذا يعني أن حالتهم لا تزالان قيد نظر القضاء، لعلكم تدركون أنني لا أستطيع الخوض في تفاصيل إضافية بشأنهما.
- ٢٥- وأشیر مرة أخرى إلى أننا أجرينا أيضا مسحا شاملا لمختلف ادعاءات وسائل الإعلام وقمنا بتحديد المجالات التي يمكننا ويجب علينا اتخاذ إجراءات بشأنها.
- ٢٦- أما فيما يتعلق ببعض الادعاءات الأخرى التي وردت في مقالات وسائل الإعلام المشاركة في شبكة التحقيقات التعاونية الأوروبية، فقد اتخذنا إجراءات داخلية من أجل جمع كل ما يمكن جمعه من المعلومات، وهذه مسألة قيد التنفيذ، ويجب التعامل معها في ارتباط بقضية محددة معروضة على الدائرة الابتدائية. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى اتخاذ خطوات للحصول على المواد التي توجد بحوزة شبكة التحقيقات التعاونية الأوروبية، فقد أجرينا عملية شاملة لاستعادة البيانات من أرشيفات النظم الحاسوبية، بما في ذلك حسابات البريد الإلكتروني الداخلي. وكان استنساخ تلك البيانات جهدا مكثفا من حيث ما خصص له من الوقت والموارد البشرية. ويجري الآن استعراض المواد التي تمت استعادتها. وحتى الآن، لم ينشأ لدينا ما يدعو إلى القلق بناء على تقييمنا المستمر للمواد التي تم جمعها.
- ٢٧- وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجبنا على الرسالة التي بعثتها لجنة هلسنكي النرويجية، الداعية إلى إجراء تحقيق مستقل؛ وأبلغنا الفريق العامل في لاهاي بذلك الرد قبل انعقاد جلسة أيار/مايو. وقد تم نشر تلك الرسالة منذ ذلك الحين على الموقع الشبكي للجنة هلسنكي النرويجية^(١). وتتعلق شواغل اللجنة أساسا بسلوك المدعي السابق، وأنا أدرك أن تلك الشواغل تكتسي أهمية بالنسبة لكم، كما هو الشأن بالنسبة لنا. وسأعود إلى هذه النقطة بعد قليل في هذه الإحاطة الإعلامية.
- ٢٨- لكن اسمحو لي في أول الأمر بأن أعود إلى التطرق للجدل الدائر حول اتصالاتي بالمدعي العام السابق. فقد كان الدافع الكامن وراء رد مكتب المدعية العامة على بعض تقارير وسائل الإعلام هو طمأنة عامة الناس على نطاق واسع بأنني أتخذ قراراتي الخاصة بنفسني وبدون أي تأثير من سلفي.
- ٢٩- وعندما توليت مناصبي، استلمت المسؤولية عن جميع الحالات والقضايا التي فتحها السيد أوكامبو، وبالتالي فإن اتصالاتنا بشأن هذه المسائل أمر متوقع وطبيعي تماما.
- ٣٠- ومع ذلك، فإن النقطة الجوهرية هي أنني أعمل بطريقة مستقلة، وقد دأبت على اتخاذ قراراتي الخاصة بطريقة مستقلة ومحيدة وموضوعية، مع كامل الاحترام للمسؤوليات المنوطة بي.
- ٣١- وكما قلت في جلستنا الأخيرة في أيار/مايو، فطالما أنني أتولى مهام المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، لم ولن أتلقى تعليمات من أي كان، لا سيما من يوجدون خارج المكتب، في أداء الواجبات التي كلفت بها بموجب النظام الأساسي.
- ٣٢- وباعتباري أتولى منصب المدعية العامة، فإنني واثقة من أن سجلي الخاص القائم على الالتزام الصارم بأحكام النظام الأساسي يتحدث عن نفسه. وكل من يعرفني أو يعمل معي على نحو وثيق، بما في ذلك ممثلو الدول الذين يتفاعلون مع مكنتي، يعرفون مدى حرصني على الحفاظ على استقلالية

(١) انظر

المكتب ونزاهته في ممارسة سلطات اتخاذ القرارات المخولة لي بموجب النظام الأساسي. ولن يتغير ذلك أبداً.

٣٣- وقد جددت استجابتنا العلنية التأكيد على حقيقة أخرى، هي أنني طلبت أيضاً إلى السيد أوكامبو أن يمتنع عن أي تصريح أو نشاط علني يمكن، بحكم توليه سابقاً دور المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أن يعتبر تدخلاً في أنشطة المكتب أو أن يضر بسمعته.

٣٤- وتوضيحا لذلك، دعوني أذكر أنني اتخذت هذه الخطوة قبل ظهور الادعاءات في وسائل الإعلام، لأننا رأينا أن الأنشطة العلنية التي يقوم بها السيد أوكامبو تشير إلى أنه يبدلي بآرائه بشكل متزايد بشأن مسائل معروضة على المكتب، وأن تلك التدخلات قد لا تكون بالضرورة في مصلحة المكتب والمحكمة.

٣٥- وفي الصيف الماضي، انقضت ست سنوات منذ أن انتهت ولاية المدعي العام السابق. وقد تغير الكثير في مكتب المدعية العامة بفضل الجهود الشخصية التي بذلتها والجهود التي بذلها فريقني الملتزم بمسؤولياته ومبادئه. وأنا أعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذا التحول هو ما ينبغي التركيز عليه، وأن هذا الواقع الجديد هو ما ينبغي أن يقدم لكم كل الضمانات التي تطلبونها.

٣٦- وإني أعتزم أن أقوم بإعداد تقييم مختلط للخطتين الاستراتيجيتين للمكتبين السابق والحالي ليكون جزءاً من وثيقة تركتي. وسيقدم ذلك التقييم للدول الأطراف موجزاً للتغييرات والتحسينات الهامة التي أحدثت في وضع المكتب وأدائه.

٣٧- وبالإضافة إلى ذلك، وكلما ظهرت ادعاءات تدعو إلى القلق بشأن سلوك موظفي المكتب، أيا كانت رتبهم، فإن هناك آليات متاحة لمكتبي تمكنه من التعامل مع مثل هذه الادعاءات بأسلوب يحمي نزاهته ويحرص على أن يتسم بالعدل بالنسبة للموظفين المعنيين.

٣٨- وتعد قدرتنا على إحالة مثل هذه الأمور إلى آلية الرقابة المستقلة جزءاً من الإجراءات المتاحة لنا. فقد أنشأت جمعية الدول الأطراف هذه الآلية لتفي بمثل هذه الأغراض. وهي آلية هامة تساعدنا على التحقيق بطريقة عادلة ومنصفة في ادعاءات سوء السلوك المتعلقة بالموظفين والمسؤولين المنتخبين الحاليين من أجل الحفاظ على نزاهة مكتب المدعية العامة والمحكمة. وهذا أمر بالغ الأهمية.

٣٩- أما فيما يتعلق بالسلوك المزعوم للمدعي العام السابق، وكما ذكرت خلال جلستنا المعقودة في أيار/مايو، فإن الإطار القانوني لآلية الرقابة المستقلة لا يسمح لها بفحص السلوك المزعوم للموظفين أو المسؤولين المنتخبين السابقين في المحكمة؛ وفي الواقع، فإن الإطار القانوني للمحكمة في مجمله إطار مقيد في هذا الصدد، وذلك على غرار منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى.

٤٠- والأحكام الواردة في النظام الأساسي للمحكمة وقواعدها ونظمها، وهي الأحكام التي تنظم إجراءات الإنفاذ في حالة سوء سلوك المسؤولين المنتخبين، لا تبسط السلطة التأديبية للمحكمة على المسؤولين المنتخبين السابقين، سواء فيما يتعلق بما يظهر بعد انتهاء فترة الخدمة من ادعاءات سوء السلوك أثناء وجودهم في مناصبهم، أو فيما يتعلق بسوء السلوك الذي يزعم أنه ارتكب بعد انتهاء مدة ولايتهم.

٤١- ويمكن أن نضيف هنا أن الأحكام الجوهرية ذات الصلة وأنواع العقوبات المنصوص عليها، كإقالة من المنصب أو التوبيخ أو فرض غرامة قدرها ما أقصاه مرتبات ستة أشهر، يبدو أنها تشير إلى

أن النية أو القصد لا يتمثلان في بسط تلك السلطة التأديبية. وختاماً، فإن انعدام آليات الإنفاذ في هذه الحالة يطابق أيضاً ما يجري العمل به في المنظمات الدولية الأخرى المماثلة.

٤٢- وبعبارة أخرى، فإن اللجوء إلى اتخاذ إجراءات ناجعة بشأن الادعاءات المتعلقة بسلوك المسؤولين المنتخبين السابقين هو ببساطة أمر غير وارد بسبب الحالة الراهنة للإطار القانوني للمحكمة. ومن شأن سد هذه الثغرة القانونية أن يستلزم إدخال تعديلات تشريعية.

٤٣- وبغية معالجة هذه الشواغل بالذات، وبناءً بوجه خاص على إصراري الشخصي لدى مجلس تنسيق المحكمة المؤلف من رؤساء أجهزة، شرعنا في العام الماضي في استعراض مشترك بين الأجهزة لمختلف القواعد والأنظمة الأخلاقية المعمول بها في المحكمة، وحددنا احتياجاتها وإمكانيات تعزيزها، خاصة فيما يتعلق بالموظفين والمسؤولين المنتخبين السابقين.

٤٤- ونتيجة لهذه العملية، فإن الخبر السار يتمثل في أن المحكمة تملك إطاراً تنظيمياً شاملاً إلى حد ما مقارنةً بغيرها من المؤسسات المماثلة، وأن ذلك الإطار يحكم سلوك مسؤوليها وموظفيها الحاليين. وهذا أمر يدعو إلى الاطمئنان، ويجب على المحكمة بالفعل أن تستفيد من هذا الإطار بأكبر قدر ممكن من الفعالية من أجل تعزيز ثقافة الأخلاقيات المهنية القائمة فيها، على نحو ما نفعل في المكتب.

٤٥- وأود أن أكرر أن الثغرة القانونية أو العجز القانوني يكمنان في عدم قدرة المحكمة على اتخاذ إجراءات بشأن ادعاءات سوء سلوك مسؤوليها وموظفيها السابقين.

٤٦- وهنا تتبين القيود المفروضة على المحكمة، ونحن نعتقد أن هذا الأمر يتطلب المزيد من العمل والمزيد من مساعدتكم.

٤٧- ويشكل أكثر تحديداً، فإن الدول تجري حالياً مناقشات حول إدخال تعديلات على ولاية آلية الرقابة المستقلة. وفي رأينا، فإن المجالات التي يبدو بوضوح أن من الضروري النظر فيها تشمل التفكير في إمكانية توسيع نطاق صلاحيات آلية الرقابة المستقلة، وتمكينها من التحقيق في الادعاءات المتعلقة بسلوك المسؤولين المنتخبين السابقين سواء أثناء قيامهم بمهامهم في المكتب أو عندما تنتهي مدة خدمتهم طالما تكون لذلك السلوك صلة بالمحكمة وطالما أنه يشكل ظاهرياً حالة من حالات سوء السلوك.

٤٨- وبالمثل، فإذا جاز لي أن أدرج أي نص ذي صلة يتم التفاوض بشأنه في القرارات الجامعة أو في المناقشات الدائرة بين الدول، فإن اقتراح توسيع نطاق ولاية آلية الرقابة المستقلة بالطريقة التي وصفتها قبل قليل يجب أن يولي الاهتمام والاعتبار اللازمين.

٤٩- ومن شأن هذا، في تقديري، أن يكون إسهاماً مهماً في أعمال المؤسسة واستجابة مناسبة لشواغلها. ويمكن للدول أيضاً أن تستكشف مسألة ما إذا كان من الممكن من الناحية القانونية أو العملية أن ينطبق مثل هذا التعديل بأثر رجعي.

٥٠- وسيساعد اقتراح تعديل ولاية آلية الرقابة المستقلة على إنشاء آلية تكلف بإجراء التحقيقات لتحديد الوقائع. ونحن نعتقد أن ذلك في حد ذاته يشكل خطوة إلى الأمام وأن له قيمة من حيث المساءلة والشفافية.

٥١- لكنني أربح في الإشارة إلى أن إنفاذ ذلك من شأنه أن يلاقي بعض الصعوبات. وحتى في حالة العثور على أدلة مؤكدة على سوء السلوك بواسطة هذه القدرات التحقيقية الموسعة، فإن قدرة المحكمة على فرض أي عقوبات بناءً على ذلك ستحبط بحقيقة أن المسؤول المنتخب المعني بالأمر لم يعد يعمل

في المحكمة. وعلى سبيل المثال، كيف يمكن أن تكون الإقالة من المنصب عقوبة مجدية وفعالة حين لا يكون الشخص المعني بالأمر من العاملين في المحكمة؟

٥٢- وهذا لا يحول دون إمكانية اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة على أساس كل حالة على حدة، وكما ذكرت سابقاً، يحتمل أن تساعد نتائج التحقيقات نفسها على تزويد المحكمة بأداة تمكنها من الاستجابة لمثل هذه الحالات من أجل ضبط الوقائع، والنظر في فرض عقوبات فعالة حيثما أمكن، وربما القيام بدور رادع.

٥٣- وأنتم على علم بمدونة السلوك الخاصة بمكتب المدعي العام^(٢) التي وضعتها بعد مرور سنة واحدة على الوقت الذي توليت فيه هذا المنصب، وما يتصل بذلك من تدريبات، والتدابير الأخرى التي اتخذناها باعتبارنا مكتباً من أجل تأكيد الأهمية التي نوليها للأخلاقيات المهنية ولتجهيز أنفسنا وفقاً لذلك.

٥٤- وكما تعلمون، تخضع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام أيضاً لعدد من آليات الرقابة الخارجية لتعزيز الحكم الرشيد، والتي تشمل بالطبع جمعية الدول الأطراف والأفرقة العاملة المتعددة التابعة لها، ولجنة الميزانية والمالية، ولجنة مراجعة الحسابات، والمراجع الخارجي للحسابات، وآلية الرقابة المستقلة، ناهيك عن آليات الحوكمة الداخلية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

٥٥- ولقد عملت، إلى جانب كبار المديرين العاملين معي، على تحسين ثقافة المكتب. فعندما توليت منصب المدعية العامة، كان من بين الإجراءات الأولى التي اتخذتها إنشاء فرقة عمل معنية بمناخ العمل ضمن المكتب. وهذه الفرقة تعمل تحت إشرافي ونحن نقوم بتنفيذ توصياتها.

٥٦- ومن النتائج الجانبية التي حققتها فرقة العمل أنني وضعت دليل المكتب المتعلق بالقيم الجوهرية للتفاني في العمل والنزاهة والاحترام. وأود أن أشدد على أن قيمنا الجوهرية تشكل الأساس الذي تقوم عليه الثقافة التنظيمية للمكتب، وقد تم تنظيم دورات تدريبية بناء على ذلك حول هذه القيم الجوهرية على صعيد المكتب. ويجري الآن التفكير في اتخاذ مبادرة مماثلة على صعيد المحكمة ككل ضمن الجهود المشتركة بين الأجهزة لتنفيذ إطار رفاه الموظفين الذي أنشئ حديثاً.

٥٧- ولقد قمنا في المكتب ببناء ثقافة تركز على التميز والتواصل المفتوح والتفاني والنزاهة والاحترام واستخلاص الدروس.

٥٨- وتتخذ مبادراتنا في مجال التقييم الذاتي الداخلي واستخلاص الدروس عدة أشكال، منها عمليات استخلاص الدروس إثر الأحداث الرئيسية، والاستعراضات المنتظمة القائمة على الأدلة، وغير ذلك من الجهود التي يهدف جميعها إلى تقييم أدائها تقيماً نقدياً من أجل تحسينه. وكمثال على ذلك، كما يعلم الكثيرون بالفعل، فقد أجرينا استعراضاً شاملاً لأداء المكتب في حالة كينيا، وطلبنا مساعدة خبراء خارجيين في إطار هذه العملية. وسوف أنشر استنتاجات تلك المبادرة في وقت قريب.

٥٩- ثم إن المحكمة تحقق نجاحات فعلية، وقد قام المكتب بصفته "المحرك" الذي يدفع المحكمة، بإعداد نفسه بطرق عديدة للإسهام في تلك النجاحات.

٦٠- وقد بدأت النتائج تبين التقدم الذي أحرزناه.

(٢) انظر <https://www.icc-cpi.int/iccdocs/oj/otp-COC-Eng.pdf>

٦١- ويجب أن يكون موضع التركيز الحقيقي للاهتمام هو ما نحن عليه الآن وكيف نعد أنفسنا للمستقبل. وخططنا الاستراتيجية وعمليات تقييمها تتيح للجهات المعنية إمكانية الاستبصار في مكانتنا بصفتنا مكتبا من حيث أدائنا ومن حيث الطريقة التي نتكيف بها مع بيئة سريعة التغير.

٦٢- وبناء على جميع التدابير والخطوات التي اتخذناها باعتبارنا مكتبا وعلى واقع هذا المكتب اليوم، فإنني أقول بكل احترام أننا لا نرى القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها بإجراء "تحقيق مستقل" آخر، ناهيك عن الأسئلة الحقيقية المتعلقة بمن سيكلف بإجراء مثل ذلك التحقيق وبأي تكلفة من حيث الوقت والطاقات والموارد.

٦٣- وكما أوضحت قبل قليل، فقد اتبعنا نهجا شاملا فيما يتعلق بادعاءات وسائل الإعلام، ونظرنا بحسن نية والتزام مطلقين في جميع الادعاءات ذات الصلة، واتخذنا إجراءات بشأنها كلما وجدنا أساسا قانونيا للقيام بذلك، وعملنا على تقييم جميع الأسئلة الوجيهة الناشئة عن ادعاءات وسائل الإعلام. وأكرر هنا أن الادعاءات التي لم نتمكن من اتخاذ إجراءات بشأنها هي تلك الادعاءات التي لم نجد أساسا قانونيا يدعو إلى التصرف فيها. وأشار هنا إلى النقاط التي ذكرتها سابقا في هذا الصدد عندما اقترحت إدخال تعديلات على ولاية آلية الرقابة المستقلة.

٦٤- وفي هذا السياق، وبكل الاحترام الواجب لكم، سيكون هذا الأمر في تقديري أمرا زائدا عن الحاجة، وسيؤدي إلى صرف انتباهنا عن التقدم الهام الذي نحززه في الممارسة الصارمة والملتزمة لولايتنا في جميع الحالات المعروضة علينا.

٦٥- وإن مكتب المدعية العامة اليوم مكتب يختلف عما كان عليه، ويتبين ذلك من خلال النتائج التي يحققها داخل قاعة المحكمة وخارجها، كما إن له تنظيم وثقافة مختلفان.

٦٦- وفي الختام، فقد أثارت ادعاءات وسائل الإعلام في العام الماضي عددا من الأسئلة والأمور التي يمكن فهمها والتي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها. وبروح الشفافية والصراحة وحسن النية، حاولت أن أتناول هذه المسائل في كلمتي عن طريق تقديم تفاصيل الخطوات الجادة التي اتخذها مكتبي في استجابته لتلك القضايا بطريقة شاملة تتوخى اليقظة على أساس الإطار القانوني للمحكمة.

٦٧- وأنا أمل أنني بينت الجدية والالتزام اللذين تعاملنا بهما مع هذه المسائل الهامة.

٦٨- وإذا كان من المفيد، في أعقاب جلسة اليوم، أن أقوم بذلك، فسيسعدني أن أحيل هذه الملاحظات إلى الفريق العامل في لاهاي. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نأمل أن نقدم لكم بعد قليل تقريرا موجزا يلخص الخطوات التي اتخذناها والنقاط الرئيسية التي تطرقت إليها فيما يتعلق بالثغرات القانونية في الإطار القانوني للمحكمة المتعلقة بسلوك المسؤولين المنتخبين السابقين.

٦٩- وإذ أشكركم على صبركم أثناء الاستماع إلي، أمل أن ملاحظاتي أفادتكم وأتطلع إلى الإجابة على أسئلتكم.